الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي

أ. فتيحـة ملياني

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

miliani_fatiha@yahoo.fr

الملخص:

يعتبر الإصلاح النقدي ركنا أساسيا في برنامج الإصلاح الاقتصادي للدولة، ومن خلاله ركزت الجزائر على استهداف التضخم كهدف وحيد من أجل المحافظة على استقرار الأسعار.

تهدف الدراسة إلى بيان وتحليل نتائج الإصلاح النقدي في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتأثيره على الاستقرار النقدي، وعلى استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية إضافة إلى الأثر على معدلات التضخم وسعر الصرف.

Abstract:

La réforme monétaire est essentielle au programme de réforme économique de la nation et à travers l'Algérie axée sur le ciblage de l'inflation comme le seul objectif de maintenir la stabilité des prix.

L'étude vise à décrire et analyser les résultats de la réforme monétaire dans le programme de réforme économique et son influence sur la stabilité monétaire, l'utilisation d'instruments indirects de politique monétaire, en plus de l'impact sur l'inflation et le taux de change.

مقدمة:

لقد حاولت الجزائر غداة الاستقلال انتهاج سياسة التخطيط وفقا للمنهج الاشتراكي، مما خلق نوعا من المقارنة بين نظام مصرفي قائم على أساس ليبرالي، ومنهج اقتصادي مبني على أساس التخطيط. الأمر الذي شوه عمل المنظومة المصرفية وغلب الوظيفة الإدارية على الوظيفة التجارية، فينبغي على البنك المركزي أن يقوم بدور أكثر فعالية من أجل التحكم في السيولة النقدية، والرقابة على التمويل والائتمان، وبالتالي الرقابة على البنوك، لذا كان لابد من القيام بعدة إصلاحات نقدية كان أهمها الإصلاح النقدي لسنة 1990 والذي اعتبر حجر الزاوية في بناء صرح نظام بنكي متطور، وتم على أساسه الانتقال من استعمال الأدوات المباشرة للسياسة النقدية إلى استعمال الأدوات غير المباشرة، وكل ذلك من أجل تحقيق هدف بارز ألا وهو الاستقرار النقدي.

فإلى أي مدى نجحت هذه الإصلاحات النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر؟

وعليه تهدف الدراسة إلى تقييم مساهمة الإصلاحات النقدية في تفعيل السياسة النقدية نحو تحقيق الاستقرار النقدي، وسعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاستعانة بالمنهج الوصفي بأسلوب تحليلي باعتباره مناسب لاستعراض السياسات النقدية المتبعة قبل وبعد الإصلاحات.

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية كالتالي:

I. عموميات حول السياسة النقدية.
II. الإصلاحات النقدية في الجزائر.
III. انعكاس الإصلاحات النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر.

المحور الأول: عموميات حول السياسة النقدية

أولا: مفهوم السياسة النقدية

السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والسياسات التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير في النظام النقدي والمتغيرات النقدية والاقتصادية[1]، أو هي تلك الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي بهدف التحكم في عرض النقد في الاقتصاد الوطني، بحيث يتناسب هذا العرض مع النمو في الإنتاج السلعي والخدمي[2]. ففي فترات الكساد تقوم الدولة بإتباع الاتجاه التوسعي بغرض زيادة عرض النقد، وفي فترات التضخم والرواج الشديد تقوم الدولة بإتباع الاتجاه الانكماشي بغرض تخفيض عرض النقد.

إن مفهوم السياسة النقدية لا يخرج عن كونها تمثل الإستراتيجية المثلى ، أو خطة العمل التي تنتهجها السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد المعني نحو المساهمة في تحقيق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي عن طريق التأثير في المتغيرات النقدية والاقتصادية ذات الصلة من خلال أدواتها بالقدر الذي يضمن الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار، ووضع أفضل قابل للاستقرار في ميزان المدفوعات.

ثانيا: أهداف السياسة النقدية

لقد اعتبرت السياسة النقدية الوسيلة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية العامة قبل ظهور النظرية العامة 1936، وكان استقرار الأسعار هو الهدف الذي افترض أن تلك السياسة كانت تسعى إليه[3].

ويمكن تلخيص أهداف السياسة النقدية فيما يلي[4]:

- تحقيق استقرار الأسعار وإحكام الرقابة على التضخم النقدي.
- زيادة الدخل الوطني عن طريق كفالة النمو الاقتصادي.
- محاولة الوصول إلى التشغيل الكامل وخفض معدلات البطالة.
- المحافظة على توازن ميزان المدفوعات وعلى قيمة العملة.

ثالثا: أدوات السياسة النقدية

1- الأدوات المباشرة للسياسة النقدية: وهي أدوات تمكن البنك المركزي من التحكم المباشر والمحدد لحجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية منحه، والتأثير أيضا على حجم الائتمان الموجه لقطاع معين أو أكثر[5]، كتوجيه البنوك لمنح قروض لقطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى، والتأثير على استخدامات المعروض النقدي كتشجيع القروض الاستثمارية والاستهلاكية، وغالبا ما تستعمل الدولة سعر الفائدة لتوجيه الائتمان على اختلاف أنواعه ومصادره، كأن تخفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة للقطاعات الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية، في حين تلجأ السلطات النقدية إلى أساليب الرقابة على الائتمان، وعلى الاحتياطات من العملة الأجنبية، بالإضافة إلى الإقناع الأدبي من طرف البنك المركزي.

2- الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية: إن استخدام الأدوات غير المباشرة بهدف التأثير في كمية الائتمان المصرفي ينعكس على عرض النقد وعلى حجم السيولة المحلية[6]، إذ تتميز بكونها تمكن البنك المركزي من التحكم في حجم الائتمان على المستوى الكلي وبصورة غير مباشرة بغض النظر عن أوجه استخدام هذا الائتمان والقطاعات التي يوجه إليها وتؤثر بهذا على إجمالي الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى الجهاز المصرفي، مما ينعكس على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان وهذا تبعا للتوجه التوسعي أو الانكماشي لتكون النتائج بصورة ملموسة[7]، وتتمثل الأدوات غير المباشرة فيما يلي:

أ. سعر إعادة الخصم: هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل تقديمه القروض وإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية[8]، ولا يتحدد هذا السعر من قبل البنك المركزي بناءا على كمية الأوراق التجارية المعروضة للخصم، أو الطلب على السيولة فقط، بل يتحدد بطريقة أهم مراعيا في ذلك التأثير على السوق النقدية، وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان، وعلى السياسة النقدية المراد تطبيقها، لذلك فهو يقترب كثيرا من سعر الفائدة قصير الأجل السائد في السوق[9].

يؤثر سعر إعادة الخصم وتغيره في حجم الائتمان، ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في منح الائتمان من خلال رفع تكلفة التمويل، فيمتنع المستثمرون وطالبو القروض عن الاقتراض ليتقلص بذلك حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد، أما في حالة الكساد فيخفض البنك المركزي سعر إعادة الخصم حتى تستطيع البنوك التجارية خصم ما لديها من أوراق تجارية، أو الاقتراض منه للتوسع في منح الائتمان ما يزيد من حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد[10].

ب. الاحتياطي الإجباري: تعتبر نسبة الاحتياطي الإجباري من الأدوات المستخدمة للرقابة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود، والمقصود بها التزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بجزء من ودائعها في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي[11].

يعمد البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي عندما يهدف إلى الحد من الائتمان الأمر الذي يؤدي إلى تجميد جزء كبير من احتياطات البنوك التجارية، فيقلل من قدرتها على خلق نقود الودائع، فتنخفض كمية المعروض النقدي، والعكس عندما يعمد إلى خفض نسبة الاحتياطي إذا أراد التوسع في عملية الائتمان لزيادة خلق نقود الودائع، فتزداد كمية المعروض النقدي.

ت. عمليات السوق المفتوحة: والتي يستطيع من خلالها البنك المركزي الدخول إلى سوق الأوراق المالية وخاصة السندات الحكومية كبائع أو كمشتري، وبفضل هذه العملية فإنه يؤثر على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان، فإذا كان هدفه زيادة المعروض النقدي فإنه يعمد إلى الشراء وبمقابل ذلك فإنه يضخ نقودا إلى الاقتصاد، أما إذا كان هدفه خفض المعروض النقدي فإنه يعمد إلى البيع وبمقابل ذلك فإنه يمتص كمية المعروض النقدي الزائد في الاقتصاد.

المحور الثاني: الإصلاحات النقدية في الجزائر

أولا– الإصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الاقتصاد المخطط مركزيا

كان لايزال النظام المصرفي الجزائري إلى غاية سنة 1966 نظاما مصرفيا ليبراليا يتكون من عدد من البنوك الأجنبية، وتمثل الاهتمام الأساسي في تلك المرحلة في البحث عن كيفية استمرار تمويل النشاط الاقتصادي أمام ندرة الموارد المالية من جهة، وتخلي البنوك الأجنبية عن دورها التمويلي من جهة أخرى. وفي ظل العجز الكبير الذي حققته المؤسسات العمومية ومن أجل خلق شروط تحقيق قطاع مالي مرتبط باختيارات السياسة المنتهجة في الجزائر بعد الاستقلال والمعتمدة أساسا على التسيير المخطط مركزيا قررت الجزائر إجراء عدة إصلاحات كان أولها إصلاح سنة 1971 الذي أخضع البنك المركزي لسلطة وزارة المالية، إضافة إلى أن الآليات التقليدية للسياسة النقدية استعملت بشكل ضيق جدا، كما أن تكلفة القرض كانت تحدد إداريا لكن وابتداء من سنة 1978 تم التراجع عن المبادئ التي جاء بها إصلاح سنة 1971 ما استدعى السلطات إلى إعادة الكرة مرات عدة وإجراء إصلاحات جديدة في كل من سنتي 1986 و1988، وكل هذا في ظل نمط تسيير مخطط مركزيا أين تم تمويل برامج الاستثمارات بالاعتماد على القروض المصرفية عن طريق الإصدار النقدي الجديد ما أدى إلى رفع معدلات التضخم، وإحداث اختلال في الحساب الخارجي مع وجود اختلالات تتعلق بتدفق الائتمان والاستثمار، وعدم التوازن بين الكتلة النقدية الضخمة وعجز القطاعات الاقتصادية وضعف إنتاجيتها[12].

وعليه لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة في تلك الفترة وذلك راجع للتداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة، وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى، وبصفة عامة فقد أفرزت هذه المرحلة مجموعة من السلبيات تراكمت منذ الاستقلال وأثرت في الأخير على الجهاز المصرفي الذي لم يعد يؤدي الوظائف الملقاة على عاتقه، لذلك توجب على السلطات النقدية إجراء إصلاحات جذرية في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق فصدر بذلك قانون النقد والقرض رقم 90–10 سنة 1990.

ثانيا– الإصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق

1– قانون النقد والقرض رقم 90–10 والاتفاق مع صندوق النقد الدولي

إن معطيات اقتصاد السوق الذي منح أهمية للقطاع الخاص فرض على القطاع المصرفي ضرورة الفعالية والتنويع، وهو ما سمح به قانون النقد والقرض الذي وضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية، وإبراز دور النقد والسياسة النقدية[13]، فاعتبر بحق نصا تشريعيا عكس أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانوني 1986 و1988.

هدف قانون النقد والقرض في إطاره الجديد إلى استعادة البنك المركزي لدوره في أعلى هرم النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير شؤون النقد والقرض، وتبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، بل تتخذ بناءا على الوضع النقدي السائد الذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة النقدية، كما وتبنى أيضا مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، وبموجب هذا الفصل لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد[14].

كما شهدت الترتيبات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لعدة بنوك تجارية والتخلي عن استعمال الوسائل المباشرة لمراقبة قروض الاقتصاد، وإحلال مكانها الوسائل غير مباشرة التي استهدفتها السياسة النقدية في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث الذي امتد من سنة 1994 إلى سنة 1995[15].

2- تطور الوضع النقدي بعد صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10

لقد تطورت معدلات الكتلة النقدية خلال فترة تنفيذ البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي من سنة 1994 إلى سنة 1998 حيث بلغ متوسط معدل نمو الكتلة النقدية (M_2) حدود 14.9% لتنخفض هذه النسبة إلى 13% سنة 2000، وتعزى أسباب الانخفاض إلى إتباع سياسة التقشف الصارمة والمتمثلة في تخفيض عجز الميزانية وتجميد الأجور، بينما شهدت سنة 2001 ارتفاعا كبيرا حيث بلغ معدل نمو الكتلة النقدية 49.07% ويرجع تفسيره إلى عاملين أساسيين يتمثلان في الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي المقرر في أفريل 2001 الذي امتد ثلاثة سنوات إلى غاية سنة 2004 [16]، وكذلك بداية برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2009. إذ تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الإحصائيات الرسمية تقر باستمرارية الوضع على ما هو عليه إلى غاية نهاية برنامج دعم النمو الاقتصادي، أين أدت الصدمة الخارجية لسنة 2009 إلى انخفاض تاريخي لوتيرة التوسع النقدي أين قدر معدل نمو الكتلة النقدية بـ 3.1% مقارنة بسنة 2008، بينما قدر قدر سنة 2013 بـ 8.41% مقارنة بسنة 2012، هذا ما يؤكد تباطؤ وتيرات التوسع النقدي التي تميزت بها سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 حيث بلغ معدل نمو الكتلة النقدية 10.94%[17].ويوضح الجدول التالي الوضعية النقدية بالتفصيل.

جدول رقم 01: الوضعية النقدية

الوحدة مليار دينار

	2009	2010	2011	2012	2013
صافي الموجودات	10885.7	11996.5	13922.4	14940.0	15225.2

الخارجية					
البنك المركزي	10865.9	12005.6	13880.6	14932.7	15267.2
البنوك التجارية	19.8	1.9-	41.8	7.3	42.0-
صافي الموجودات الداخلية	**3712.6-**	**3715.8-**	**3993.2-**	**3924.8-**	**3283.6-**
النقود وشبه النقود (M_2)	**7173.1**	**8280.7**	**9929.2**	**11015.1**	**11941.5**
النقود	4944.2	5756.4	7141.7	7681.5	8249.8
شبه النقود	2228.9	2524.3	2787.5	3333.6	3691.7
التغير السنوي بالنسب المئوية					
النقود وشبه النقود (M_2)	**3.1**	**15.4**	**19.9**	**10.9**	**8.4**
صافي الموجودات الداخلية	**12.8**	**0.1**	**7.5**	**1.7-**	**16.3-**

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2014، ص:153.

من خلال جدول الوضعية النقدية نلاحظ ترافق التوسع النقدي في سنة 2013 الذي سجل نمو برقم واحد في ظرف يتميز بارتفاع متواضع لصافي الموجودات الخارجية، حيث عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا ضعيفا في سنة 2013 مقدر بـ 1.91% مقارنة بالسنة السابقة أين قدر بـ 7.31%، وتمثل هذه الموجودات نسبة 1.275 من M_2 نهاية سنة 2013 بعد انتقالها من 0.834% نهاية سنة 2004 إلى 1.473% إلى نهاية سنة 2008 وبالتالي فإن مؤشر الأرصدة الخارجية الصافية أصبح المصدر الأساسي للإصدار النقدي، وهو ما يؤكد بأن الاحتياطات الرسمية للصرف قد أصبحت المقابل الرئيسي للكتلة النقدية، وتعد هذه الوضعية أفضل حماية للاقتصاد الجزائري من الهزات الخارجية.

كما تم تسجيل ارتفاع معدل نمو تداول النقد الورقي خارج بنك الجزائر سنة 2013 بما مقداره 8.36% مقارنة بـ 14.81% سنة 2012 و 22.43% سنة 2011 ما أدى إلى تقليص السيولة المصرفية بمبلغ 250.45 مليار دينار سنة 2013 وذلك راجع إلى أن طلب الأسر والمؤسسات على الأوراق النقدية مثل احتياجا أقل للسيولة[18].

ووفقا للإطار الجديد للسياسة النقدية الصادر أوت 2010 والأهداف المسطرة من قبل مجلس النقد والقرض لسنة 2013 قام بنك الجزائر بتثبيت المبلغ الإجمالي لامتصاص السيولة عند حوالي 1350 مليار دينار بعدما قدر بحوالي 1100 مليار دينار سنة 2012، كما وسجلت سنة 2013 تعزيز لآليات استرجاع السيولة حيث رفع معدل تشكيل الاحتياطات الإجبارية الدنيا في ماي 2013 إلى 12% عما كان عليه في ماي 2012 أين قدر بـ 11% ويهدف تعزيز آليات السياسة النقدية إلى تحسين قدرتها على الامتصاص الفعلي لفائض السيولة.

المحور الثالث: إنعكاس الإصلاحات النقدية على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر

أولا– الأثر على معامل الاستقرار النقدي

لمعرفة مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي يتم التناول بالدراسة والتحليل سلوك وأداء معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة 1999–2009 والذي يعبر عن العلاقة بين معدل نمو عرض النقد ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي، ويوضح الجدول التالي تطور معدلات الاستقرار النقدي.

جدول رقم 02: تطور معدل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1999–2009

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الاستقرار النقدي %	1.14	0.48	49.0	3.32	1.2	0.93	0.51	1.35	0.42	3.93	0.53

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى:

- المبارك محمد، اقتصاد النقود، منشورات دار الأديب، الجزائر، 2006، ص: 158.
- الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر على موقع: www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر عرفت استقرارا نقديا طول الفترة 1999–2009 باستثناء بعض السنوات، حيث نلاحظ أن معامل الاستقرار النقدي شهد ارتفاعا ملحوظا في كل من سنتي 2001 و2002 يعود سببه إلى النفقات المتزايدة نظرا للشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001–2004، ومن جهة أخرى صدور قرار قاضي برفع أجور عمال قطاع الخدمات العمومية، بينما شهدت سنة 2009 انكماشا نقديا بالمقارنة مع المعدلات السابقة إلا أنه يبقى ضمن الحدود المعقولة، حيث يعود سببه إلى الانخفاض الشديد في الناتج الداخلي الخام بسبب انخفاض أسعار البترول. وعلى العموم يمكن القول أن الجزائر عرفت استقرار نقديا بصفة عامة.

ثانيا– الأثر على معدل إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري

1– على معدل إعادة الخصم

يوضح الجدول التالي تطور معدل إعادة لخصم في الجزائر خلال الفترة 1999–2013.

جدول رقم 03: تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1999–2013

السنوات	1999	2000	2001–2002	2003	2004	2005–2012	2013
معدل إعادة الخصم %	9.5	8.5	6	5.5	4.5	4	4

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2009، ص:19.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2014، ص:19.

عند تقييم معدل إعادة الخصم في الجزائر والتي تطورت بسرعة بعد التسعينات نلاحظ رغبة السلطات النقدية في التأثير على المقدرة الإقراضية للبنوك التجارية للتأثير على سيولتها وبالتالي الحد من التوسع في الائتمان، لكن وابتداء من سنة 1995 التي شهدت انخفاضا ملحوظا في معدلات إعادة الخصم والتي بلغت 9.5% ويبقى التراجع ملحوظ في سنة 2001 أين بلغ حدود 6% ليواصل انخفاضه حتى سنة 2005 ليصل حدود 4%، ويبقى ثابتا إلى غاية سنة 2013 عند ذلك المعدل الأمر الذي يعبر بوضوح عن الصرامة والتضييق على معدل التضخم حتى يتم التحكم فيه.

2- على معدل الاحتياطي الإجباري

يوضح الجدول التالي تكور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة 1999-2013

جدول رقم 04: تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 1999-2013

السنوات	1999-2000	2001	2002	2003	2004-2007	2008-2009	2010-2011	ماي 2012	ماي 2013
معدل الاحتياطي الإجباري %	2.5	3	4.25	6.25	6.5	8	9	11	12

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سابق، ص: 163.
- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، جوان 2012، ص:17.

حدد البنك الجزائري معدل الاحتياطي في التعليمة رقم 37-94 الصادرة بتاريخ 1994/12/28بنسبة 2.5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة 02 من هذه التعليمة، وبعد ذلك تم رفع النسبة إلى 3% وفقا للتعليمة رقم 01-2001 الصادرة بتاريخ 2001/02/11 عندما شعر بنك الجزائر بتمادي البنوك التجارية في منح التسهيلات الائتمانية وبعد تطبيق هذه التعليمة بحوالي عشرة أشهر فقط أصدر بنك الجزائر تعليمة أخرى تحت رقم 06-2001 برفع نسبة الاحتياطي إلى 4.25% انطلاقا من 2001/12/25 ثم ثبتت عند نسبة 6.5% خلال الفترة 2004-2007 لترتفع إلى 8% حتى سنة 2009 وصولا إلى 12% سنة 2013، ويدل هذا على رغبة بنك الجزائر بجعلها وسيله هامة للتحكم في سيولة البنوك بعد وسيلة إعادة الخصم للحد من التضخم في ظل غياب جزئي لوسيلة السوق المفتوحة.

ثالثا- الأثر على معدل التضخم وسعر الصرف

1- على معدل التضخم

يعتبر التضخم لمستوى التغيرات العامة في الأسعار، وتتعدد أسبابه في الجزائر فهي ليست نقدية فقط بقدر ما هي هيكلية ومؤسساتية، ويوضح الجدول التالي تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1999-2013.

جدول رقم 05: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1999-2013

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم	2.6	0.34	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6
2006	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
2.31	3.68	4.99	5.7	3.91	4.52	8.89	3.25

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2008، ص: 230.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سابق، ص:217.

من خلال ملاحظتنا لحركية معدل التضخم خلال الفترة 1999-2013 يتبين لنا وصول معدل التضخم إلى 0.34% عام 2000 وهو معدل قياسي كأدنى حد تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وتفسر أسباب هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار، وتقليص الموازنة العامة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية. بينما نلاحظ ارتفاعه إلى 4.2% سنة 2001 وذلك بسبب الشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم ارتفع إلى ما يقارب 5.7% سنة 2003 ليبلغ حدود 8.89% سنة 2012 وهو أعلى معدل خلال العشرية الأخيرة وذلك نظرا للارتفاع في أسعار المنتجات الغذائية الطازجة الذي ساهم بقرابة النصف في ارتفاع معدل التضخم خلال سنة 2012، هذا ويعد التراجع في تضخم أسعار المنتجات الغذائية سنة 2013 عاما، كما عرفت الأسعار الدولية السنوية المتوسطة للمنتجات الفلاحية المستوردة انخفاضا.

2- على سعر الصرف

واصل بنك الجزائر خلال سنة 2013 إتباع السياسة النشطة لسعر الصرف بمعنى التعويم المدار بغرض استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي على الرغم من التقلبات الحادة لأسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية ابتداء من منتصف 2013 والتي حملت في طياتها ضغوط قوية على عملات البلدان الناشئة ففي ظرف كهذا هدف تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين البنوك إلى الحفاظ على الاستقرار المالي الخارجي.

خاتمة:

تناولت الدراسة موضوع الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي وتحددت اشكاليتها الرئيسية في دراسة وتقييم المدى الذي ساهمت فيه هذه الإصلاحات في تفعيل السياسة النقدية في الجزائر من أجل تحقيق الاستقرار النقدي، وركزت الدراسة على الفترة 1990- 2013 حيث تزامنت هذه الفترة مع الإصلاحات الاقتصادية والانتقال بالاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الحر ، كما عرفت تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي المبرم مع صندوق النقد الدولي للفترة 1989-1998.

اتضح من خلال الدراسة أنه لم يكن للسياسة النقدية في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية إصدار قانون النقد والقرض 90-10 أي دور هادف لتحقيق الاستقرار النقدي والتحكم في مختلف المتغيرات والمؤشرات النقدية، وعليه

فعدم كفاءة النظام المصرفي الجزائري كان له أثر بالغ على السياسة النقدية وفعاليتها حيث لم تتمكن من لعب دورها في الحياة الاقتصادية إلا من خلال التحول إلى اقتصاد السوق.

توصلت الدراسة إلى أن الجزائر عرفت استقرارا نقديا خلال الفترة 1999-2009 باستثناء بعض السنوات التي شهدت افراط نقدي يعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار إضافة إلى النفقات المتزايدة بسبب الشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، بينما شهدت سنة 2009 انكماشا نقديا بالمقارنة مع المعدلات السابقة إلا أنه يبقى ضمن الحدود المعقولة وذلك راجع الى انخفاض سعر برميل النفط.

كما وتوصلنا من خلال الدراسة أن السلطات النقدية في الجزائر قامت بتفعيل كل من أداتي معدل إعادة الخصم الذي قدر بـ 4% سنة 2013، ومعدل الاحتياطي الإجباري الذي حدد بـ 12% في ماي 2013 في ظل غياب أو تفعيل جزئي لأداة السوق المفتوحة وذلك راجع لقلة المعاملات في كل من السوقين النقدي والمالي.

وعليه توصي الدراسة بضرورة العمل على تفعيل السوق النقدية وسوق رأس المال في الجزائر وتنشيط التعامل بها من خلال التعامل في الأوراق المالية الحكومية والخاصة لأن تطوير مثل هذه الأسواق يمكن استخدام سياسة نقدية وائتمانية أكثر فاعلية في الإصدار النقدي، وفي تنظيم وتوجيه الائتمان المصرفي والسيولة المحلية.

قائمة الهوامش:

1- محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مركز الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2006، ص:292.

2- L.Ritter, W.Silber, Money, Lndon, Basic books,1973, p;3.

3- سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989، ص ص:23-24.

4- علي توفيق صادق وآخرون، السياسة النقدية في الدول العربية –النظرية والتطبيق-، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات عمل، صندوق النقد العربي، العدد 2، أبو ظبي، 1996، ص: 39.

5- زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007، ص:200.

6- أكرم حداد ومشهور مذلول، النقود والمصارف –مدخل تحليلي ونظري-، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 186.

7- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، جامعة الموصل للنشر، بغداد، 1995، ص:431.

8- رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2000، ص:153.

9- القيسي فوزي، النظرية النقدية، دار التضامن، بغداد، 1964، ص:263.

10- هيثم الزعبي وحسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر، عمان، 2000، ص ص: 192-19.

11- محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 1996، ص: 299.

12- بطاهر علي،سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الأول، 2004، ص:186.

13- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظرية والسياسة النقدية، ط2، ديوان المطبوعات لجامعية، الجزائر، 2006، ص:186.

14- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص:197.

15- Hocine Benissad, l'Algérie da la planification socialiste a l'economie de marche, Enag edition, Algerie, 2004, pp ;187-189.

16- ميديا بنك، تدخل محافظ بنك الجزائر السابق عبد الوهاب كرمان أمام المجلس الشعبي الوطني، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص: 23.

17- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2014، ص: 152.

18- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سابق، ص: 154.